استراتيجية التخطيط اللغوي ومشكل التنمية اللغوية في العالم العربي

د . خالد بوزياني
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة عمار ثليجي الأغوط ـ الجزائر ـ

الملخص:

تتمحور إشكالية موضوع المقالة حول سياسة التخطيط اللغوي في بلدان العالم العربي بين الواقع والرهانات المستقبلية، بين واقع مليء بالمتناقضات ومجتمعات بدأت تفتقد كثيرا من عناصر هويتها وأجيال تقف على عتبات المجهول تتطلع إلى صوغ عالم جديد، عالم مفتوح على كل الاحتمالات، مما يستدعي ضرورة الإسراع في بناء منظومة فكرية عربية عن طريق إستراتيجية تخطيط لغوي تحمل على عاتقها مواجهة تحديات العصر على كافة الأصعدة المعرفية والاجتماعية والاقتصادية.

اللغة وسيلة تخاطب وأداة لاكتساب المهارات والمعارف، وبؤرة الصراع، من أجلها قامت حروب دامية وفتن قاتلة مزقت أشلاء شعوب وأمم، وأنهكت قوى الأقليات وأضرمت روح العصبية، وبها استعبدت شعوب وقهرت إرادتها وذلت نفوسها وامّحت هويتها وأغلق أفقها وتلاشى مستقبلها وتبدد أملها.

تلكم هي اللغة إنها كيان وهوية بها يصنع المجد كله، وبسببها تنشب الحروب، وأكبر حرب على الإطلاق ما اصطلح عليه بحرب اللغات[1]، وهذه الحرب ليست حديثة عهد بل هي محفورة في عمق الذاكرة الإنسانية منذ زمن أسطورة برج بابل ومنذ أن أزاد الملك نمرود أن يشيد في بابل قلعة شاهقة يمتد ارتفاعها إلى السماء حيث العرش الإلهي، لكن الله أخفق ذلك البناء بزرع البلبلة بينهم فاختلفت ألسنتهم عقابا لهم.

ولقد واستمر الأمر عند الإغريق فكانت اللغة وسيلة تفريق بين الطبقات الاجتماعية في البحث عن الأصول الإغريقية وبقية الطبقات الدنيا والتي كان يطلق عليها اسم لغة البرابرة La Langue des Barbares[2]، فليست اللغات كلها في مستوى واحد من حيث القيمة فهناك لغات عليا ولغات أخرى دنيا [3] مما سبب في أغلب الأحيان حروبا أهلية وذلك أثناء البحث عن ميكانيزمات الهيمنة اللغوية.

من أجل هذا قامت الدول بتخطيط سياسات لغوية تتناسب مع هوياتها وطموحات شعوبها. والسؤال المطروح هنا: ما المقصود بالسياسة اللغوية؟

عندما نتكلم عن السياسة اللغوية فإننا نعني بذلك القوانين الرسمية التي تخطط لتهيئة لغة معينة في مجتمعات متعددة اللغات فتجعل من لغة معينة رسمية بقوة القانون والدستور،[4] ومن المصطلحات التي أعطيت لهذا المفهوم التنمية اللغوية L'Aménagement Linguistique[5] وكذلك التخطيط اللغوي la Planification linguistique وقد اعتبر العالم (هاجن) أول من استخدمه سنة 1959 حيث عرفه كالآتي:بهو نشاط يستهدف إعداد الضبط والتشكيل الهجائي والقواعد اللغوية وقاموسا لإرشاد الكتاب والخطباء في مجتمع لغوي محلي غير متجانسب[6] ويعرفه (ويستن Weistein): «مفهوم التخطيط اللغوي يمكن تعريفه كمصطلح حكومي سلطوي طويل المدى بوصفه جهدا واعيا لتغيير اللغة ذاتها أو لتعديل وظائفها في المجتمع بهدف حل مشكلات الاتصال والتواصل بين أفراده» [7].

قد تكون مهمة السياسة اللغوية صعبة ومعقدة عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات التي يكثر فيها التعدد اللغوي كدول القارة الإفريقية التي تتواجد فيها ما بين 1250 و2100 لغة ولهجة مما استدعى تدخل هيئة اليونسكو في المؤتمر الدولي للسياسات اللغوية في إفريقيا المنعقد في هراري بزمباوبوي بتاريخ 17/21 مارس 1997 فعلى سبيل المثال نلاحظ عدد اللغات المتواجدة في البلدان الإفريقية في الجدول الآتي[8]:

البلدان الإفريقية	عدد السكان	عدد اللغات
نيجريا	105 مليون	410
تانزانيا	28 مليون	120
بيركينافاسو	9 ملايين	60
بنين	3 ملايين	58

سياسة التخطيط اللغوي في الوطن العربي:

في ما يخص العالم العربي، فإن الشعوب العربية تقف على عتبة المجهول عندما لا تعي ما اللغة؟ وعندما لا تدرك المخاطر والتحديات الجيوسياسية ومخططات العولمة في ظل تسابق مجنون من أجل هيمنة لغة على لغة أخرى. وعندما تتداخل السياسة بالاقتصاد يصبح للغة الدور الرئيسي في لعبة الهيمنة الاقتصادية.

والسؤال الجدير بالطرح في هذا المقام هو: ما مدى نجاح حكومات الدول العربية في سياساتها اللغوية؟ وما مدى انعكاس ذلك على حياة الأمة من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟

لقد واجهت العالم العربي في استراتيجياته اللغوية تحديات كبرى سنتناولها في ثلاثة عناصر:

1 ـ مستوى داخلي يتمظهر في التنوع العرقي وتعدد القوميات، وبالتالي التعدد اللغوي Le multilinguisme ، ومدى استجابة السياسات العربية لهذا التنوع.

2 ـ مستوى إقليمي يدور حول توحيد التخطيط على المستوى التعليمي والتقني والعلمي أو عدمه بالأخذ بعين الاعتبار اختلاف السياسات والمجتمعات العربية.

3 ـ مستوى خارجي يتمثل في تموقع العالم العربي ضمن استراتيجيات جيوسياسية ومخططات العولمة.

وتطرح هذه المستويات الرهانات المستقبلية والتحديات العالمية التي يواجهها العالم العربي من حيث الجوانب المعرفية والتكنولوجية بالخصوص.

أولا: المستوى الداخلي: تتوفر بلدان العالم العربي على تنوعات عرقية بالإضافة إلى القوميات التي تتشكل منها معظم المجتمعات العربية، هذا الواقع فرض إشكالية التعدد اللغوي على الواجهة الاجتماعية والسياسية كضرورات لازمة وملحة استدعت معالجات ضمن سياسات لغوية خاصة بكل بلد كل حسب خصوصيته وتشكيلته العرقية. يبقى أن نتساءل عن مدى نجاح هذه السياسات اللغوية في حل مشكلة الأقليات ضمن مخطط يضمن لها الحرية اللغوية في الإدارة والتعليم والإعلام.إن هذه الإشكالية معقدة للغاية إذا نظرنا إليها من جانب الانسجام اللغوي في المجتمع الواحد، لذا سنعتمد على بعض الإحصائيات التوضيحية ومن ثمّ النظر في هذه العلاقات المعقدة التي تعيق تحقيق هذا الانسجام اللغوي بين الشعوب العربية.

وسأكتفي ببعض البلدان العربية

الإمارات العربية المتحدة:

عدد السكان: 2,4 مليون نسمة

اللغة الرسمية العربية المادة الدستورية 6 ـ 7

الأغلبية: لا يوجد

الأقلية: عرب الخليج 37,4%

والباقي موزع على القوميات الأسيوية المختلفة بنسب تراوح ما بين 02 % إلى 11,4% أقل من 60% من العرب غير الخليجيين 24,2% هنود وبكستانيين 11% إرانيين 0,8 %غربيين 4,7 % من أصول إفريقية الفليبين مالزيين اليابانيين الأتراك والصنيين

اللغة الأجنبية: الإنجليزية

القانون اللغوي: لا يوجد

السياسة اللغوية:

اللغة العربية هي اللغة الرسمية حسب المادة الدستورية 6 و 7المؤرخ في 02 ديسمبر 1971

المادة 6 : الانتماء إلى الأمة العربية بحكم الدين واللغة والتاريخ المشترك.

المادة 7 : الإسلام دين الدولة ومصدر التشريع واللغة عربية هي اللغة الرسمية

اللغة العربية هي لغة دواوين الدولة أما العربية الخليجية فهي لغة الحكومة والإدارة والجيش والشرطة والمعاملات التجارية، وعلى هذا فغن العربية الخليجية هي التي تدار بها شؤون الدولة أما العربية الأدبية L'arabe classique فهي موجهة على الجالية العربية أما الجاليات غير العربية فإن اللغة الإنجليزية هي التي تحل محل اللغة العربية.

لغة التعليم:

أولا نلاحظ بان نسبة الأمية مرتفعة جدا 77 % في 1980 76 % في 2000:

لغة التعليم في المدارس الحكومية هي العربية أما اللات الأجنبية فهي: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

لغة التعليم في المدارس الحرة: اللغة الإنجليزية الفرنسية الألمانية الهندية الفارسية..

الإعلام: باللغة العربية إلى جانب اللغة الإنجليزية في بعض القنوات الخاصة.

المملكة العربية السعودية:

عدد السكان 23,5 مليون نسمة في إحصاء 2002

اللغة العربية هي اللغة الرسمية (المادة 1 و39 من القانون الأساسي المؤرخ في شهر أكتوبر 1993.

السياسة اللغوية تجاه الأقليات:

لا تعطي المملكة العربية السعودية أي مجال للأقليات اللسانية المتمثلة في العمال الذين يشكلون نسبة 25 % من العد الإجمالي للسكان، والذين هم من جنسيات متعددة خاصة الأسيوية.

العراق:

25,5 مليون نسمة

اللغة الرسمية العربية المادة 5-7-19 من دستور 1990

المادة 7: 1 ـ اللغة العربية هي اللغة الرسمية

2 ـ اللغة الكردية إضافة إلى اللغة العربية لغة رسمية في المناطق الكردية

المادة 4 دستور 2005

اللغة العربية واللغة الكردية لغتان رسميتان لدولة العراق

الأغلبية من العرب 51%

اللهجات العربية: 22 %

المجموعات الأقلية:

الأقليات	النسب المئوية
الأكراد	% 22
الفرس	% 1,2
التركمان	% 1
الأرمن	% 0,27
قوقازيين	% 0,08

المملكة الأردنية الهاشمية:

عدد السكان 5,3 مليون نسمة

العربية: (اللهجة المحلية 55ه/+ اللهجة البدوية 11ه/)

الأرمنية: 01ه/

الشيشينية: 01ه/.

السياسة اللغوية: لم تعدل الأردن نصوصها القانونية بخصوص سياستها اللغوية، فقط مادتين منذ 1952 بقيت كقاعدة قانونية بالنسبة للحقوق اللغوية.

المادة 6 : الفقرة الأولى: تمنع العنصرية العرقية والدينية واللغوية.
المادة 7 : الفقرة الثانية: تملا تشير إلى اللغات الأخرى المتواجدة في المملكة.

مسألة الأقليات:

هذه المسالة لا تطرح على المستوى اللغوي، ولكن على مستويات أخرى أهما المستوى السياسي، فللأقليات الحق في المساهمة في الحياة السياسية، مثلا للأصول القوقازية 02 مقعدين الشيشانيون 01 مقعد واحد.

لبنان:

المادة: 11 (1943) تساوي بين اللغة العربية واللغة الفرنسية كلغتين رسميتين. وبقي الحال على ما هو عليه في لمادة 11 من عام 1990.

بلدان المغرب العربي:

الجماهيرية العربية الليبية:

عدد السكان 5,6 مليون نسمة

اللغة الرسمية: العربية: طبقا للمادة 02 من دستور شهر ديسمبر 1969 المعدل في 02 مارس 1977

المادة 2 : الإسلام دين الدولة واللغة الرسمية هي اللغة العربية

الأقليات:

البربر	% 6,6
البنجاب	%1
الإيطاليون	% 0,4
السرب	% 0,4
السنغاليون	% 0,2
الكوريون	% 0,1
الفرنسيون	% 0,1
اليونانيون	% 0,1
المالطيون	% 0,1

السياسة اللغوية بالنسبة للغات الأجنبية:

تحتل اللغة الإنجليزية المرتبة الثانية بها يتعلم التلاميذ ابتداءً من المرحلة الابتدائية وكذلك الجامعية خاصة في المواد العلمية والتقنية.

وفي 1986 أعلن الرئيس معمر القذافي سياسة لغوية جديدة يتم بموجبها إلغاء اللغة الإنجليزية من التعليم واستبدالها باللغة الروسية في كل الأطوار التعليمية. لكن هذه السياسة لم تطبق وبقي المر على حاله.

المملكة المغربية:

المملكة المغربية :

- عدد السكان : 29 مليون (2000)
- العربية هي اللغة الرسمية
- العربية 60٪ - الأمازيغية 40 ٪
- الفرنسية - الأسبانية

المادة دستور : 1996

توزيع التعدد اللغوي

- اللغة العربية الأدبية للمتعلمين والمثقفين
- اللهجة المغربية لبقية السكان
- الأمازيغية في الريف المغربي
- الزناتية في الأطلس الأوسط
- الشلحية

كل هذا بنسبة 40٪

- الفرنسية بالنسبة للذين يزاولون الدراسة في المدارس.
- الأسبانية للأقلية المتواجدة في الشمال
- الإنجليزية أصبحت متموقعة في الواجهة في الواجهة كلفة معاصرة .

السياسة اللغوية

اتبعت المملكة المغربية سياسة الانفتاح على اللغات الحية خاصة الفرنسية ، ففي التعليم تدرس اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثالثة ابتدائي بثماني ساعات أسبوعيا.

أما التعليم الجامعي فلا توجد أية وثيقة تحتوي على قوانين تشترط لغة معينة في التعليم العالي .

في 1995 دراسة الحكومة المغربية إمكانية تدريس الأمازيغية في المدارس، وبقي الأمر على ما هو عليه حتى 2003 حيث نص القانون على البدء في دراسة اللغة الأمازيغية في السنة الأولى الابتدائي، مع بداية سبتمبر 2003 في مدرسة واحدة ذلك كعينة .

أما الإعلام فقد فسح المجال للبحث باللغة الأمازيغية في الإذاعة والتلفزة.

الجزائر:

اتبعت الجزائر في سياستها اللغوية سياسة التعريب وذلك منذ الاستقلال.

القرار:66ـ 154 و 66 ـ 155 المؤرخ في 08 جوان 1966 والقرار 26 افريل 1968 القاضي بوجوب معرفة اللغة العربية لدى الموظفين وقانون الوزارة الداخلية جويلية 1976 للإعلانات ، وقانون 05-91المؤرخ بتاريخ 16 جانفي 1991 القاضي بتعميم اللغة العربية ، وكذلك القرار 30-96 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996 .

الأمازيغية

اللغة العربية	الأمازيغية
٪ 83,2	٪ 27,4

الأمازيغية متموقعة في القبائل - الشاوية - الزناتية - الميزابية - الطوارق.

بعد هذه الإحصاءات يتضح لنا أن بلدان العالم العربي تمتاز بخصوصية ذات طابع إقليمي تتوزع حسب ما يلي:

1 ـ بلدان المشرق العربي:

عرفنا من خلال الإحصاءات السابقة أن خصوصية بلدان الخليج والمشرق العربي عموما وما تعرفه من تطور في مجال المحروقات جلب إليها كثيرا من الأجناس والقوميات العربية والأسيوية على الخصوص لأغراض اقتصادية منها رخص اليد العاملة كل هذا التنوع البشري وما تبعه من تنوع وتعدد لغوي فرض مشكلة لغوية ليس على مستوى اللغة التخاطبية ولكن على المستوى التعليمي خاصة وأن الأجناس غير العربية لا تحسن اللغة العربية، وهنا يغدو التحكم في ميكانزمات التخطيط اللغوي مهمة مستحيلة بالنظر لعدم تجانس هذه اللغات.

والسؤال المطروح: هل قامت هذه البلدان باستراتيجية واضحة من أجل التجانس اللغوي ؟ ومن ثم هل حققت حكومات هذه البلدان طموحات شعوبها المتطلعة إلى المستقبل؟ إذا نظرنا إلى الأمية التي اكتسحت ولازالت تكتسح أجيالا كبيرة من بلدان الخليج العربي فإن اللغة العربية الرسمية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تدفع بهذه الشعوب إلى التطور العلمي والتكنولوجي بل الأخطر من ذلك أن هذه الأمية تحول دون بناء منظومة فكرية قادرة على توحيد الجهود العلمية والمعرفية للعالم العربي.إن التأرجح بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية خاصة وأن إقبال الشباب الخليجي على تفضيل اللغة الإنجليزية كلغة للتعلم واكتساب المعارف خاصة في المدارس الحرة ـ كما سبق وان أشرنا إلى ذلك ـ يحول أيضا دون تحقيق هذا المسعى.

2ـ بلدان المغرب العربي:

لبلدان المغرب العربي خصوصية تتمثل في كون المجتمعات المغاربية تتشكل أساسا من عنصرين العربي والأمازيغي، وطرحت مسألة اللغة الأمازيغية على طاولة المفاوضات لكنها لم تسفر على أي تقدم يذكر في منتصف القرن العشرين أما اليوم فقد أخذت بعين الاعتبار فمثلا في الجزائر اعتبرت لغة وطنية وجزء لا يتجزأ من الثقافة الوطنية ، وفي مجال التعليم أدرجت اللغة الأمازيغية بدية من التمدرس الإجباري وذلك في المناطق الأمازيغية، أما غيرها من المناطق فإن تدريس الأمازيغية يكون

حسب الطلب عليه [9] ومع كل الجهود المبذولة لم تتخطى الدول المغاربية هذه العقبة.

أما فيما يخص التعليم فسياسات التعريب لم تكن ناجحة بدرجة عالية خاصة في الجزائر وبعض الدول العربية الأخرى والسبب في ذلك التسرع في تطبيق تعميم اللغة العربية وإلغاء اللغة الفرنسية في تدريس المواد العلمية خاصة. ثم التأرجح بين اللغة العربية واللغات الأجنبية في السنوات الأخيرة وهذه ظاهرة عامة لكل بلدان المغرب العربي.

التنمية اللغوية والمعرفة:

إذا كانت اللغة من بين أهم الوسائل لاكتساب المعارف والعلوم، فينبغي على بلدان العالم العربي أن توليها الأهمية الفائقة على جميع الأصعدة، ابتداءً من التعليم إلى محو الأمية إلى الاستثمار البشري، وقد ترجمت هذه الاهتمامات في ملتقى الجزائر الدولي حول: المعرفة والمجتمع. المنعقد في الفترة ما بين 10 ـ 12 تشرين الثاني 2007 بمشاركة أكثر من خمسة وثلاثين باحثاً من دول عربية وأوروبية [10].

وتمحور النقاش حول موضوعات أساسية أبرزها:

1ـ رد الاعتبار للمعارف الفكرية العربية التي كانت فاعلة في مختلف جوانب المجتمعات العربية، وهي تتعرض الآن للإهمال والاندثار. وتم التركيز على ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي العربي وتوظيفه في خدمة التنمية البشرية المستدامة.

2ـ تعرية المواقف الإيديولوجية المتطرفة، الدينية منها والسياسية، التي ساعدت على تهميش بعض الحقب التاريخية، خاصة الحقبة الفاطمية، وتجاهلت الإنجازات العلمية الكبيرة التي حققها العرب إبان تلك المرحلة.

3 ـ التساؤل المنهجي المشروع حول الأسباب الحقيقية التي منعت التراكم العلمي الكمّي من التحول إلى تراكم نوعي في جميع الدويلات الإسلامية السابقة، ولا زالت تعيق بناء مجتمع المعرفة في جميع الدول العربية المستقلة.

4 ـ معالجة مسألة التعدد اللغوي في الدول العربية والسعي لتحويله إلى مصدر غنى للثقافة العربية وليس إلى مأزق سياسي وثقافي بسبب تجاهل اللغات أو اللهجات المحلية ومحاولة طمسها بالقوة أو عدم الاعتراف بالتراث الثقافي المكتوب باللهجات المحلية. وهو تراث مهم يمكن الاستفادة منه لتعزيز دور الثقافة العربية وتنوع مصادرها ولغاتها منذ القدم.

5 ـ إبراز الدور الكبير والمعترف به عالميا، الذي لعبه العرب في التفاعل الإيجابي بين الثقافة العربية والثقافات اليونانية والهندية والصينية والفارسية. وكانت محصلة ذلك الدور إيجابية جدا بعد أن نقلته أوروبا ووظفته في معارفها ونهضتها.

أما نسب التوظيف المالي في البحث العلمي فتقارب النصف بالمائة فقط في مجتمعات عربية تشهد تراكما ماليا قل نظيره في العالم بعد الطفرة النفطية الثانية في السنوات الخمس الماضية. هذا بالإضافة إلى

الهجرة الكثيفة للباحثين العرب باتجاه الغرب والاستقرار في جامعاته ومراكز الأبحاث فيه. ودلت بعض أبحاث الملتقى على أنه مقابل عشرة دولارات توظف في البحث العلمي بالجزائر توظف إسرائيل 1300 دولار. ومقابل 7 ٪ من الدخل القومي توظف في البحث العلمي بالجزائر، توظف اليابان 18,3 ٪ من دخلها القومي في البحث العلمي. هذا مع التنبيه إلى الفارق الكمي الهائل للدخل القومي في كلا البلدين.

التنمية اللغوية والأمية في بلدان العالم العربي:

تعد الأمية من الأسباب الرئيسة في تأخر التنمية في بلدن العالم العربي وقد حذرت كل من(اليونيسف) و(اليونيسكو) و(الألكسو) من استمرار ظاهرة الأمية في البلاد العربية،

إن تقدير عدد الأميين من العرب بما يزيد عن تسع وتسعين مليون نسمة، أكثريتهم من النساء(46 في المئة)، وممن تزيد أعمارهم على15 سنة، يعني أن ثلث العالم العربي لا يعرف القراءة والكتابة، ويعني أيضاً ما يتبع ذلك من تخلف شامل لا يقتصر على العلم والاقتصاد والسياسة، بل سيشمل التربية والصحة والبيئة، وكذلك ضعف التعليم.

إن بيان(الألكسو)لا ينكر الجهود العديدة التي بذلت على الصعيد العربي، لكنه يلفت النظر إلى أن ملف الأمية لم يرتق إلى مستوى الأهمية التي ينبغي أن ينالها في المنطقة العربية التي تعد335 مليون ساكن، كما أن المنظمة نفسها كانت وضعت منذ تأسيسها عام1970, رؤية

مستقبلية لمحاربة الأمية ضمت »أول استراتيجية لمحو الأمية في البلاد العربية العام 1976« كما أنشأت »الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار« عام1980.

إن الأرقام المرعبة والإحصاءات التي وردت في رسالة الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) في االيوم العالمي لمحو الأميةب). والتي تتمثل في نحو 774 مليوناً بالنسبة للكبار الذين يجهلون القراءة والكتابة في العالم ثلثاهم من النساء، والأطفال غير المتمدرسين يبلغون 72 مليوناً، ، وجاء في تقرير منظمة اليونيسكو أن الأميين في العالم العربي يتجاوزون 70 مليوناً يشكلون ضعف المتوسط العالمي للأمية، وتأتي مصر في الدرجة الأعلى بعدد الأميين فيها (17 مليوناً)، وبعدها السودان فالجزائر فالمغرب فاليمن، ولا يزال 10 ملايين طفل عربي خارج التعليما.

في 1980 وصلت الأمية في دول العالم العربي إلى نسبة 51,3٪

ثانيا: المستوى الإقليمي :

إذا كانت معظم الدول العربية تتخبط في سياسات لغوية داخلية فإنها على المستوى الإقليمي تواجه أيضا مصاعب جمة أهمها عدم تبني استراتيجية موحدة على مستوى التخطيط اللغوي في المجال التعليمي على الخصوص وتكريس اللغة العربية على أوسع نطاق.

والقيام ببحوث سوسيولسانية تبحث في ميكانيزمات تطوير اللغة العربية والإفادة من اللهجات التي تمثل نسبة 70٪ .

إذا كانت الأمية بشكلها العام تشكل خطرا أساسيا على التقدم الحضاري للأمة فإن الأمية المعرفية تكون أشد خطرا ، فالكل يعلم علم اليقين أن علوم الغرب وأنواع المعارف التكنولوجية تصدر من الولايات المتحدة الأمريكية ، ومعظم دول العالم العربي فهي لا زالت تكتفي بالفتات وبخطى ثقيلة لأسباب أهمها :

١) عدم ازدهار حركة الترجمة :

في كل يوم يطالع المثقف والباحث العربي الآلاف من البحوث العلمية المختلفة وفي كل يوم يقرأ من المصطلحات الجديدة ما يعيقه عن معرفة محتوى ما يطالع ، وهنا أشير إلى دور المجامع اللغوية في العالم العربي والتي لا تقوم بمهمتها على أكمل وجه في البحث عن ترجمة المصطلحات والأهم من ذلك توحيدها ، فقد نجد في بعض الأحيان العشرات من المصطلحات العربية في مقابل مصطلح واحد ، ولو رجعنا إلى الحضارة العربية الإسلامية لوجدناها قد نهضت بسبب عدة عوامل أهمها عامل الترجمة فقد انكب المترجمون منذ القرن الأول الهجري على ترجمة التراث اليوناني والهندي والفارسي في جميع المجالات المعرفية ، مما مكن العلماء المسلمين من الانطلاق في أبحاثهم من معظم هذه المرجعيات المعرفية .

يضاف إلى ذلك كله تمكين التلاميذ في المراحل التعليمية من امتلاك ناحية اللغة العربية ، فلا فكر بدون لغة ولا لغة بدون فكر ، فلابد لهذه العلاقة الجدلية أن تجد لها مكانا لدى طلبتنا وتلاميذنا .

ثالثا: المستوى الخارجي والتفاعل مع اللغة الأجنبية :

إن استراتيجية التخطيط في السياسات اللغوية في العالم العربي اتجهت نحو الانفتاح اللغوي لعدة أسباب أهمها :

1. اللجوء إلى أكثر من لغة في التعليم لفتح المجال للأقليات المتواجدة في معظم الدول العربية (انظر نموذج الإمارات العربية المتحدة للمدارس الحرة)

2. وجود العالم العربي في الواجهة الاقتصادية العالمية ، ووضعه الجيو سياسي جعله عرضة لحرب لغوية بين اللغة العربية واللغة الانجليزية على الخصوص ، فمثلا في الجزائر كانت اللغة الفرنسية هي اللغة الأجنبية الأولى، وفي أواخر الثمانينات أدخلت وزارة التربية تعديلا بحيث برمجت تعلم اللغة الإنجليزية في الطور الأساسي الأول أي في السنة الرابعة ابتدائي ، لكن سرعان ما انقلب الأمر بعد سنة واحد من هذا الإجراء الذي زحزح اللغة الانجليزية إلى المرتبة الثانية بعد الأولى .

وعلى العموم فإنه لابد من استراتيجية موحدة وواضحة في التعامل مع اللغات الأجنبية وعدم تغليبها على اللغة العربية ، فمن شأن سياسة مثل هذه أن تفتح المجال واسعا أمام المتعلم والباحث العربي للتعرف على الثقافات والعلوم الغربية ، وفي الوقت نفسه لا يضيع هويته في زمن العولمة.

خاتمة :

إن سياسة التخطيط اللغوي في بلدان العالم العربي ما زالت لم تتخط المشاكل والعقبات التي تواجهها على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.إلا أن الجهود المبذولة من طرف الحكومات العربية ما زالت بعيدة عن الأهداف المسطرة.إن عامل التوحيد في هذه السياسات يكاد ينعدم تماما مما صعب من بناء منظومة فكرية عربية قادرة على تحدي الرهانات في عالمنا المعاصر .

المراجع:

1 - Jean Louis Calvet, la guerre des langues et les populations linguistiques: Hachette littératures, 1999- p 33.
2- Ibid 63-67
3- Ibid 75
4 - voir H. Boyer. Sociolinguistique: territoire et objets, Delachaux et Niestlé, 1996, Lausanne -p 147-148-149.
5- Ibid p . 148.

6 ـ عبد الفتاح عفيفي، علم الاجتماع اللغوي: المؤسسة الوطنية للنشر، 1996 الجزائر ـ ص 166

7 ـ المرجع نفسه ص166

8 -UNESCO, Section du patrimoine immatériel, 2006 (CLT - 2006/WS/ 5 Rev.)

9 ـ ينظر محمود مفتاح ، جريدة الشوق اليومي، ركن الرأي، عدد252 ، ص15

10 ـ المستقبل – الأحد 23 كانون لأول 2007 ، العدد 2828 ، نوافذ – صفحة 11